«حوافز» رأس لمال

الشروط التي يصفها البنك الدولي بسلة حوافز تساهم في استقطاب رأس المال الأجنبي، هي:

1

◄ إصلاح أنظمة الاستثمارات العامة لتحسين كفاءة الاستثمار الرأسمالي، والحدّ من مخاطر المشاريع السيئة أو التجاوزات المتكررة في التكاليف والتنفيذ

2

◄ إصدار مرسوم لزيادة تعرفة الكهرباء المنتجة في محطات توليد الطاقة الجديدة

3

◄ إقرار حساب الخزينة الموحّد، ووضع أسس قانونية لضمان متانته واستقراره، وهو ما يؤدي إلى جمع كلّ الأموال الحكومية في حساب واحد ويحدّ من انتشار الحسابات المصرفية التي تديرها الوزارات والإدارات العامة، ما يُقلل من تكاليف الاقتراض ويُوسع الائتمان ويُحسن السياسة المالية للحكومة ويساعد على الحدّ من الفساد وزيادة المساءلة المالية

4

◄ تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمرير حزمة تشريعية تتضمّن مواجهة حالات الإعسار والمتعثرين، والإقراض المضمون والوساطة القضائية، بما يساعد في تحفيز أعمال القطاع الخاص، وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتسهيل آليات التمويل لديها

5

◄ وضع خطة استراتيجية لإدارة الالتزامات المالية والمطلوبات الطارئة عبر وزارة المال، تأخذ بالاعتبار الالتزامات التي قد تفرض على الدولة في إطار الشراكات الطويلة الأجل التي ينجم عنها مخصصات وتكاليف إضافية. ولتكون ضمانة لقدرة الحكومة على الإيفاء بأي التزام مالي قد يُستحق طوال فترة الشراكات مع القطاع الخاص

6

◄ إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي يطوّرها مكتب وزيرة الدولة للشؤون الإدارية، بما يحسن الحوكمة ويعيد ثقة المستثمرين في لبنان

7

◄ تعزيز قدرات المجلس الأعلى للخصخصة بالعتيد والعتاد والتمويل الكافي، لتمكينه من أداء دوره المحدّد بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر في أيلول 2017

8

◄ إقرار استراتيجية جمركية جديدة، تتضمّن تسهيل الإجراءات ورقمنتها

9

◄ تحديث قانون المشتريات العامة (المناقصات)، الذي يعود إلى عام 1963، وإقرار مشروع القانون المعدّ عام 1990 والذي أعيد تقديمه إلى مجلس النواب عام 2012، وأحيل إلى اللجان المشتركة للمناقشة عام 2015

10

◄ تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عبر استهداف التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان: يشير البنك الدولي إلى أن التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان بلغت 55% من العجز المالي في لبنان، وكلها تدفع عبر الاقتراض، كما شكّلت 55,4% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 1992 و2013، و40% من إجمالي الدين العام، ما يعني أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي كانت لتكون 83% بدلاً من 138% عام 2013 لو لم تكن هذه التحويلات قائمة